تحقيق جديد حول وفاة رجل أسود خنقاً أثناء توقيفه.. والرئيس يهدّد باللجوء إلى القوة مجدداً

«فلويد جديد» في واشنطن.. وترامب يصف محتجي سياتل بالإرهابيين

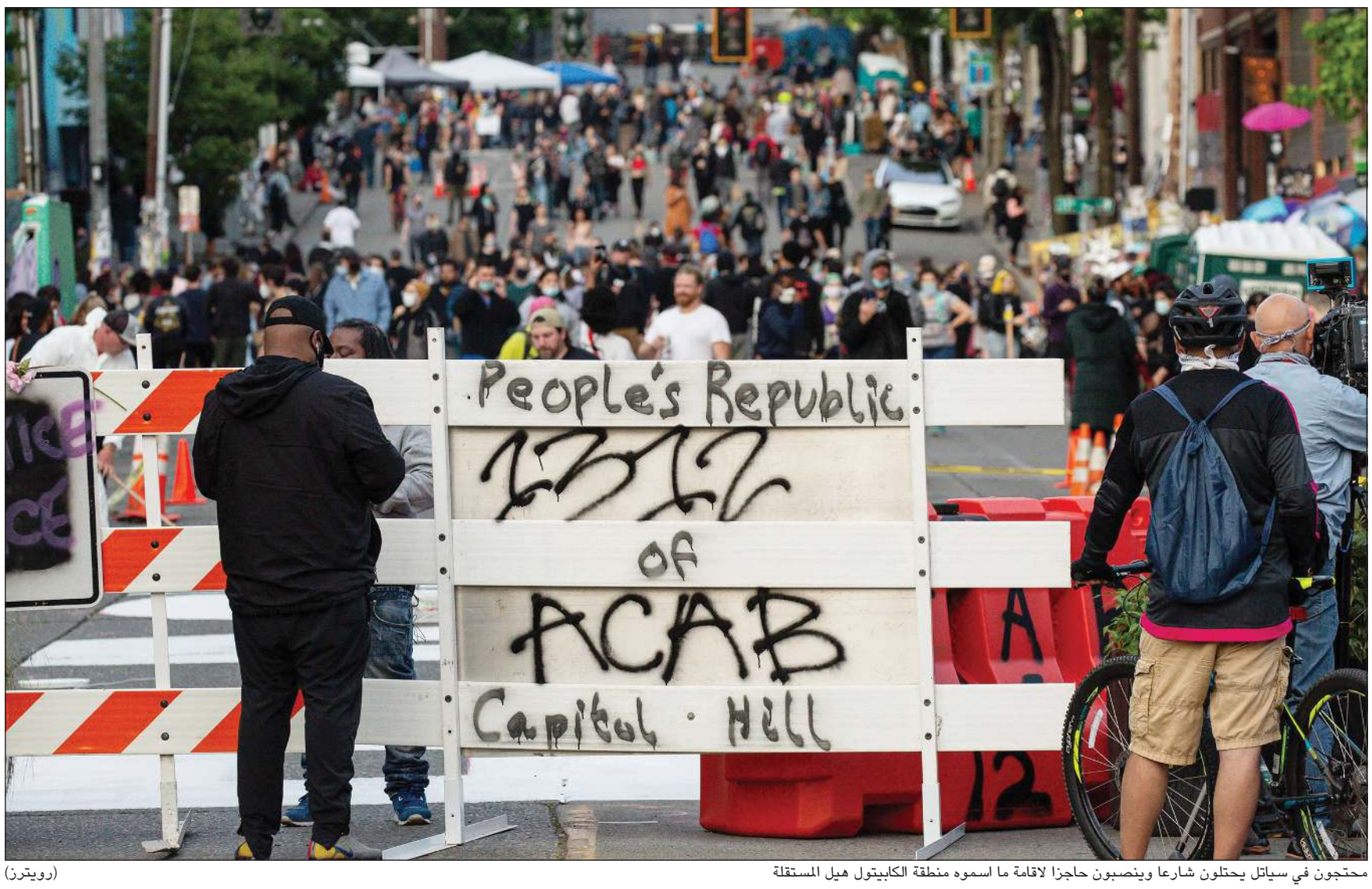

محتجون في سياتل يحتلون شارعا وينصبون حاجزا لاقامة ما اسموه منطقة الكابيتول هيل المستقلة (رويترز)

محتجون ضد العنصرية يكتبون عبارة «حياة السود تهم» في الشارع الذي اطلقوا عليه منطقة كابيتول هيل المستقلة» (رويترز)

محتجون يستمعون لفرقة موسيقية تغني أمام شرطة سياتل (ا.ف.پ)

عواصم ـ وكالات: قبل ان تخبو نار الاحتجاجات التي اججتها وفاة جورج فلويد خنقا تحت ركبة شرطي ابيض، اعلنت واشنطن فتح تحقيق جديد بشأن وفاة رجل آخر من أصول افريقية خنقا ايضا على يد رجال الشرطة، في وقت عاد الرئيس الاميركي دونالد ترامب بتصريحات جديدة مثيرة للجدل، كتلك التي اطلقها في بداية التظاهرات.

ودعا المسؤولين في مدينة سياتل بولاية واشنطن إلى إعادة السيطرة على المدينة وإلا «سيفعل هو»، بعد أن احتل المحتجون جزءا من وسط المدينة وأقاموا تجمعا «مستقلا» بهم.

وكما وصف المحتجين الغاضبين من وفاة فلويد قال ترامب عبر حسابه في «تويتر»: «لقد احتل إرهابيون داخليون سياتل، التي يسيطر عليها بالطبع، ديموقراطيون يساريون متطرفون»، ساخرا من حاكم ولاية واشنطن، جاي إنسلي وعمدة المدينة، جيني دوركان، وحثهما على اتخاذ إجراءات أكثر حسما ضد أعمال الشغب.

وقال ترامب في تغريدة على تويتر إن «حاكم الولاية اليساري الراديكالي وعمدة سياتل يتعرضان للسخرية والتلاعب على مستوى لم تشهده بلادنا العظيمة من قبل».

وأضاف: «استعيدا مدينتكما الآن. إذا لم تفعلا ذلك، سأفعل. هذه ليست لعبة. يجب إيقاف هؤلاء الأناركيين القبيحين على الفور. تحركا بسرعة». وهي نفس التصريحات التي اطلقها مع بداية احتجاجات منيابوليس وهدد فيها باللجوء الى القوة.

وكانت وسائل إعلام أميركية، نشرت مقطع فيديو لعملية اقتحام صفوف المحتجين في أحد شوارع مدينة سياتل الأميركية بسيارة مدنية، ما أسفر عن جرح العشرات وتوقيف سائقها بالقوة وهربه من المنطقة.

وقالت تقارير محلية إن متظاهرين احتشدوا في مبنى البلدية للمطالبة باستقالة دوركان ورددوا هتافات مضادة لها، وقام عدد منهم باحتلال جزء أطلقوا عليه «منطقة الكابيتول هيل المستقلة» ويقع أمام مقر شرطة شرق المدينة في حي كابيتول هيل، حيث نصبوا خياما وأقاموا شاشة عرض وتناقشوا بشأن مطالبهم.

وبحسب صحيفة سياتل تايمز، لا يوجد قادة لهؤلاء المحتجين، ونقلت عن متظاهرة بينهم قولها: «لا نعرف متى ستصل الشرطة لاستعادة المنطقة».

ويطالب المحتجون بوضع ضوابط أكثر صرامة لتعامل الشرطة مع السكان وخفض تمويل إدارات الشرطة، وقد خرج الآلاف في مظاهرة قبل أيام حاصروا خلالها مركز شرطة سياتل للمطالبة باستخدام بعض الأموال المخصصة للشرطة في تمويل برامج اجتماعية.

وكان ترامب قد وجه انتقادات من قبل لعمدة منيابوليس جاكوب فراي بعد احتلال المتظاهرين لأحد مقرات الشرطة في أعقاب وفاة فلويد، ووصفه بأنه «عمدة اليسار الراديكالي الضعيف جدا».

وفي وقت لاحق أشاد ترامب بالطريقة التي تعامل بها الحرس الوطني مع المحتجين في محيط البيت الابيض، وقال على تويتر«لا يمكن أن نصدق كيف تمكن حرسنا الوطني العظيم من السيطرة على البيت الابيض». وشبه ذلك بـ «نزه في حديقة» وأضاف واضعا جميع المحتجين والمخربين في سلة واحدو «المحتجون، المحرضون، الفوضويون، وآخرون، تم التعامل معهم بكل سهولة من قبل الحرس الوطني والشرطة. عمل عظيم». لكن تعامل قوات الامن مع المحتجين حول البيت الابيض اثار وابلا من الانتقادات لترامب، وادى الى خلاف مع وزارة الدفاع «البنتاغون» التي قيل ان مسؤوليها رفضوا طلبه نشر الجيش.

في غضون ذلك، أعلنت سلطات ولاية واشنطن فتح تحقيق جديد بشأن وفاة رجل أسود خنقا خلال توقيفه على يد الشرطة في مارس، فيما كان يشكو من عجزه عن التنفس، كما حصل مع جورج فلويد في منيابوليس الشهر الماضي.

وقال حاكم الولاية الواقعة في شمال غرب الولايات المتحدة جاي إينسلي إنه «مقتنع» بأن التحقيق حول وفاة الرجل الذي يدعى مانويل إيليس لا يجب أن يترك بيد مأمور الشرطة ومدعي عام مقاطعة بيرسي على خلفية «تضارب المصالح».

ويأتي قرار الحاكم الديموقراطي بعد نشر ڤيديو اقتطع من كاميرا مراقبة لأحد المنازل تظهر إيليس مكبل اليدين ويتوسل الشرطيين أثناء توقيفه في 3 مارس. وصورت عابرة في المكان أيضا المشهد جزئيا عبر هاتفها.

وأعلن محامي عائلة الضحية خلال مؤتمر صحافي «ما يوضحه لنا هذا الڤيديو هو أن ماني إيليس لم يقل فقط لا أستطيع التنفس، بل قال لا أستطيع التنفس، سيدي». وأضاف أن ذلك «يظهر بوضوح أنه لم يكن فقط ينازع ليتنفس، لكنه كان يحاول أن يبقى محترما حتى خلال آخر لحظات حياته. هذا دليل على أنه لم يكن شخصا عدوانيا كما وصفته الشرطة».

وتوفي إيليس نتيجة توقف التنفس المرتبط بضغط بدني، وفق ما كشف تشريح جثته، الذي بين أيضا وجود ميثامفيتامين في جسد الرجل البالغ من العمر 33 عاما، وإصابته بمرض قلبي قد أسهم أيضا في وفاته.

وطلب رئيس بلدية مدينة تاكوما الواقعة على بعد 50 كلم من سياتل، الأسبوع الماضي، أن يجري تسريح وملاحقة عناصر الشرطة الأربعة المتورطين في هذه القضية، بدل وضعهم في إجازة إدارية فقط.

وأكد عناصر الشركة أنهم باشروا بتوقيف إيليس لأنه «كان يحاول فتح أبواب سيارة كان يوجد داخلها أشخاص».

وقالوا إن مشاجرة حصلت معه ما أرغمهم على السيطرة عليه.

يستأنف تجمعاته الانتخابية من أوكلاهوما

الرئيس الأميركي يجيز فرض عقوبات على مسؤولي «الجنائية الدولية»

وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو ووزير الدفاع مارك اسبر خلال مؤتمر صحافي امس (أ.ف.پ)

عواصم ـ وكالات: أصدر الرئيس الأميركي دونالد ترامب امس، أمرا تنفيذيا يجيز فرض عقوبات على أفراد مشاركين في تحقيق للمحكمة الجنائية الدولية بشأن ما إن كانت القوات الأميركية ارتكبت جرائم حرب في أفغانستان.

وقالت ناطقة باسم الرئيس الأميركي في بيان «رغم الدعوات المتكررة من الولايات المتحدة وحلفائنا من أجل الإصلاح، لم تقم المحكمة الجنائية الدولية بشيء لإصلاح نفسها وتواصل القيام بتحقيقات بدافع سياسي ضدنا أو ضد حلفائنا وبينهم إسرائيل».

وهاجم ترامب مرارا المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقرا وتأسست لمقاضاة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ويسري حكمها فقط في حالة أن يكون البلد العضو غير قادر على مقاضاة الجناة بنفسه أو غير راغب في ذلك.

بدوره، قال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية إن التحقيق «يجرى عن طريق منظمة مشكوك في نزاهتها» واتهم روسيا بالضلوع في الأمر.

وذكر المسؤول أن الأمر التنفيذي يخول لوزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، بالتشاور مع وزير الخزانة ستيفن منوتشين، حجب أرصدة موظفي المحكمة الجنائية الدولية الضالعين في التحقيق في أمر الولايات المتحدة. كما يمنح الأمر بومبيو أيضا سلطة حجب دخول هؤلاء الأفراد إلى الولايات المتحدة.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إن واشنطن لن تسمح بأن تهدد «محكمة صورية» الأميركيين.

وتابع بومبيو في مؤتمر صحافي أن العقوبات قد تمتد لتشمل أفراد أسر مسؤولي المحكمة لمنعهم من زيارة الولايات المتحدة. وأضاف «لن نقف مكتوفي الأيدي بينما يتعرض مواطنونا للتهديد من محكمة صورية».

من ناحيته، قال وزير العدل الأميركي وليام بار، إن روسيا تتلاعب بالمحكمة الجنائية الدولية لتحقيق مصالحها، مشيرا إلى أن السلطات الأميركية لديها أسبابها لكي تشك في نزاهة تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية.

وأضاف بار، خلال مؤتمر صحافي امس، أن المحكمة الجنائية الدولية أداة سياسية لتقويض السياسة الخارجية لدول منها الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، أعلن ترامب امس الاول، أنه سيستأنف تنظيم التجمعات الانتخابية التي اضطر لوقفها في مارس بسبب جائحة كوفيد-19، مشيرا إلى أنه سينظم قريبا تجمعات في أربع ولايات هي فلوريدا وأريزونا وكارولاينا الشمالية وأوكلاهوما.

وقال ترامب إن البداية ستكون في أوكلاهوما، قبل أن يتوجه إلى فلوريدا، ثم أريزونا فكارولاينا الشمالية.

وصرح من البيت الأبيض «سنستأنف تجمعاتنا الانتخابية. نعتقد أن التجمع الانتخابي الأول سيكون على الأرجح... في أوكلاهوما، في تولسا، في مكان جميل وجديد. إنهم يتطلعون لذلك. كما تعلمون، لقد أدوا عملا رائعا في مواجهة كوفيد-19». مؤكدا أن كل التجمعات ستكون كبرى.

«أمازون» تمنع مؤقتاً الشرطة الأميركية من استخدام تقنيتها للتعرف على الوجوه

سان فرانسيسكو ـ أ.ف.پ: قررت شركة «أمازون» منع الشرطة الأميركية مؤقتا من استخدام برنامجها «ريكوغنيشن» للتعرف على الوجوه لمدة عام تحت ضغط منظمات الدفاع عن الحريات والتظاهرات ضد عنف الشرطة والعنصرية في الولايات المتحدة.

وقالت المجموعة العملاقة للتجارة الالكترونية في بيان «ندعو إلى تبني قواعد أكثر صرامة من قبل الحكومات للجوء أخلاقي إلى تقنيات التعرف على الوجه، ويبدو أن الكونغرس مستعد لمواجهة هذا التحدي».

ومنذ موت جورج فلويد الأميركي من أصل افريقي اختناقا تحت ركبة شرطي أبيض قبل أسبوعين، تحاول الشركات وكذلك السلطات المحلية والوطنية، التحرك ردا على ضغط الشارع وشبكات التواصل الاجتماعي للتخلص من الارث العنصري. وقالت «أمازون» في بيانها «نأمل أن يمنح هذا الحظر لمدة عام الكونغرس الوقت الكافي لتطبيق القواعد المناسبة».

وتدعو منظمات حقوقية، بينها الاتحاد الأميركي للحريات المدنية، منذ سنتين أمازون إلى الكف عن تزويد الشرطة بتقنياتها للتعرف على الوجه. وتصاعدت الضغوط الثلاثاء فجأة عبر دعوة أطلقتها منظمات حقوقية تناضل في سبيل مكافحة التفاوت العرقي في البلاد، إلى «أمازون» لوقف تعاونها التقني مع الشرطة الأميركية. واتهمت المنظمات في عريضة نشرت على الإنترنت المجموعة بأنها «تغذي وتفيد الظلم المنهجي للامساواة والتفاوت وأعمال العنف ضد المجموعات السوداء».

وأضافت المنظمات الحقوقية في العريضة التي نشرها تحالف «أثينا» أن «أمازون سعت طويلا إلى أن تصبح العمود الفقري التقني للشرطة وشرطة الهجرة، عبر الترويج بفاعلية لـ (أمازون ويب سرفيسز) (التخزين السحابي) وبرنامج للتعرف على الوجه وكاميراتها الخاصة بالمراقبة (رينغ)».

واتهم الناشطون في هذا التحالف الذي يضم منظمات تشير إلى التأثير السلبي لأمازون، من البيئة إلى شروط العمل، أمازون بـ «المساهمة في تجريم المجموعات الملونة».

وتستخدم كاميرات «رينغ» لضمان أمن الأفراد لكن مالكيها يمكنهم السماح للشرطة الحصول على تسجيلاتها. بدورها، قالت نيكول أوزير مديرة الصناعات التكنولوجية والحريات في فرع كاليفورنيا لمنظمة الاتحاد المدني للحريات المدنية «احتاج الأمر إلى سنتين في أمازون لنصل إلى هنا لكننا سعداء بأن الشركة اعترفت أخيرا بالمخاطر الناجمة عن التعرف على الوجوه للملونين وكذلك في مجال الحقوق المدنية بشكل عام».

وهي تريد أن تكف المجموعة عن بيع كاميرات «رينغ» معتبرة أنها «تغذي تدخلات الشرطة المفرطة ضد الأشخاص الملونين».

وكانت «أمازون» اعترفت في أكتوبر بأنه «يمكن إساءة استخدام» تقنية التعرف على الوجوه «مثل كل التقنيات الأخرى». وأكدت أن طواقمها تقدم معلومات لكل زبائن البرنامج «بما في ذلك قوات حفظ النظام، حول الطريقة الصحيحة لاستخدامه».

وأوضحت مجموعة جيف بيزوس أن قرار «أمازون» لا يشمل المنظمات التي تستخدم برنامج التعرف على الوجوه لإنقاذ ضحايا لعمليات تهريب بشر أو العثور على أطفال مفقودين مثل «ثورن» و«المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين».

من جهتها، أعلنت شركة «آي بي إم» أنها ستعلق برامج التعرف على الوجه لأغراض تحديد الهوية «واعترضت على استخدام أي تقنية لأهداف مراقبة جماعية وتنميط عنصري وانتهاك للحقوق والحريات الإنسانية الأساسية».

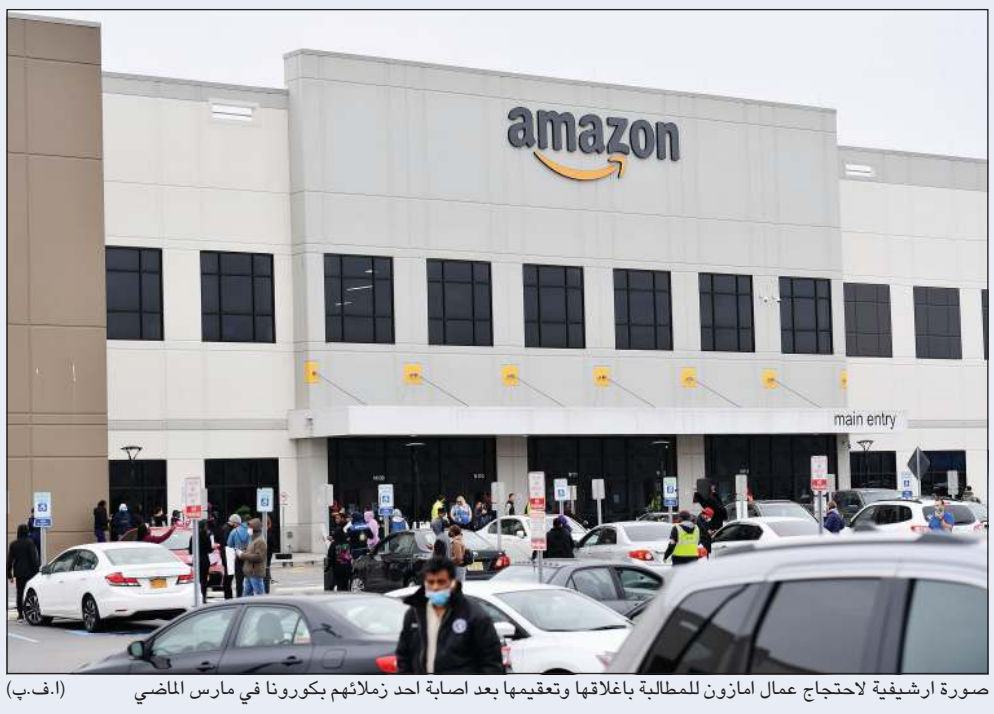

صورة ارشيفية لاحتجاج عمال امازون للمطالبة باغلاقها وتعقيمها بعد اصابة احد زملائهم بكورونا في مارس الماضي (ا.ف.پ)